واقع وتحديات الشمول المالي – دراسة حالة بعض الدول العربية –

The reality and challenges of financial inclusion – a case study of some Arab countries -

ط.د وسام بوزيان[1]، د. ميلود وافي[2]، ط.د إيمان سعيد[3]

[1] المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، wissambou1997@gmail.com

[2] المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، milouafi@yahoo.fr

[3] المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، imanesaid955@gmail.com

تاريخ الاستلام :2022/10/05 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح واقع وتحديات الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تحليلية لمدى تطبيق هذه الدول للشمول المالي. توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية تواجه عدة تحديات تعيق مسار تعزيز الشمول المالي، وبالرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي والوصول إلى ترقية الخدمات المالية وتوفيرها للجميع، إلا أنها لا زالت بعيدة عن تحقيق مستوى مقبول للشمول المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار النقدي، الخدمات المالية، الدول العربية.

تصنيفات JEL : G02، G19، E39

Abstract:

This study aims to address the reality and challenges of financial inclusion in a group of Arab countries. This study relied on the descriptive analytical approach through an analytical study of the extent to which these countries apply financial inclusion. The study concluded that the Arab countries face several challenges that impede the path of promoting financial inclusion, and despite the efforts made to enhance financial service to all, they are still far from achieving an acceptable level of financial inclusion.

Keywords: Financial inclusion, monetary stability, Financial service, Arab countries.

JEL Classification Codes: G19, G01, O39.

المؤلف المراسل: وسام بوزيان: wissambou1997@gmail.com

1. مقدمة:

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الأخيرة لا سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، وتفشي فيروس كوفيد-19 الحالي والذي يعتبر تحدي كبير للاقتصاديات المتقدمة والنامية في أداء دورها بالشكل اللازم خاصة مع فرض الإغلاق لمعظم القنوات الاقتصادية وضخامة الاقتصاد غير الرسمي...، وهو ما فرض على العديد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية زيادة الاهتمام بالشمول المالي وجعله هدفا رئيسيا إلى جانب الاستقرار النقدي، ورسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه خاصة في ظل العلاقة التي تربطه بمعدلات النمو الاقتصادي.

حيث يتضمن الشمول المالي في طياته السعي نحو تحقيق النمو الشامل من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وكذا تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل والتوزيع الكفء للموارد المالية والتقليل من كلفة رأس المال، ولقد وضعت دول العالم العربي استراتيجيات خاصة تضم جملة من التدابير التي تسمح بتعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته وفقا لبيئتها المالية الخاصة.

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الشمول المالي وما مدى نجاح تطبيقه في الدول العربية؟

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الشمول المالي على المستوى العالمي والعربي، مع إسقاط الضوء على واقعه في مجموعة من الدول العربية والمعوقات التي تواجهه في هذه الدول.

وللإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف المسطرة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي للتعرف على المفاهيم العامة للشمول المالي وأهميته وأبعاده، والتحليلي من خلال دراسة واقع الشمول المالي في بعض الدول العربية ومدى تطبيقها له.

وتم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين:

I. المحور الأول: ماهية الشمول المالي.

II. المحور الثاني: واقع الشمول المالي لمجموعة من الدول العربية.

2. ماهية الشمول المالي:

1.2 تعريف الشمول المالي:

يعرف صندوق النقد الدولي الشمول المالي بأنه جهود مخططة ومنظمة تهدف إلى جعل الخدمات المالية متاحة للجميع، وخاصة للمحرومين والفقراء. (Mehry el bourainy and al, 2021)

أما الأمم المتحدة (2006) عرفت الشمول المالي في كتابها بعنوان "بناء قطاع مالي شامل من أجل التنمية" على أنه وصول الائتمان لجميع الأشخاص والشركات "القابلة للتمويل" للتأمين لجميع الأشخاص والشركات المؤمنة وخدمات الادخار والدفع لكل واحد. (Mehry el bourainy and al, 2021)

ويعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم من المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. (د.فلاق صليحة، د.حمدي معمر، 2019)

ومن جهة نظر البنوك فإن الشمول المالي يتعلق بالفئات التي يجب إدخالها في النظام المصرفي وتحويلهم إلى عملاء ينخرطون في السلفيات والإيداعات ويساهمون في الأرباح. (د.نبيل بهوري، 2019)

كما يعرف بأنه إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك كافة المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية. (وفاء حمدوش، 2020)

وبصفة عامة يعرف الشمول المالي بأنه تحويل كافة الخدمات المالية في القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي وتوصيلها إلى كافة فئات المجتمع في كافة المناطق النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

2.2 أهمية الشمول المالي:

يعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، من خلال:

- وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، علاوة على ذلك فإن الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية. (د.كركار مليكة، 2019)
- يكون الدمج اجتماعيا عن طريق زيادة الاهتمام بالسكان ذوي الدخل المنخفض، مع الاهتمام خاصة النسبة للمرأة وإمكانية الوصول للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في القطاع المالي الرسمي من خلال الخدمات المالية مما يجعلها متاحة للمجموعات المهمشة في المصلحة العامة لخلق الوظائف، مما ساهم في النمو وبالتالي الحد من الفقر وتحسين توزيع الدخل، والارتفاع في مستوى المعيشة. (فضيل البشير ضيف، 2020)
- يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين. إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاص فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. (د.سمير شرف، وجد رفيق الصائغ، 2021)

الشكل رقم (01): العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

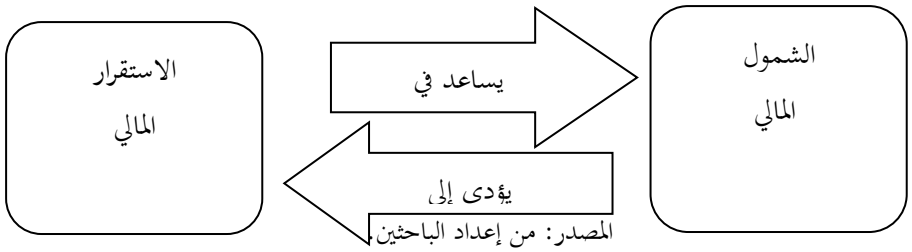

المصدر: من إعداد الباحثين.

3.2 أبعاد الشمول المالي:

قام التحالف الدولي للاشتمال المالي ALF بالعمل على إعداد رابطة عمل تجمع البيانات للشمول المالي للعمل على وضع أبعاد ومعايير لقياس الشمول المالي، أهمها:

أ. الوصول للخدمات المالية: يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية وتتطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، حيث يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. (أ.بطاهر بختة، أ.عقون عبد الله، 2018)

ب. استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. (د.بوطلاعة محمد وآخرون، 2020)

ج. جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة تحدٍّ في حدّ ذاته، حيث انتقل مفهوم الشمول المالي إلى اهتمام الدول النامية، فكان لا بد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وهو بعد غير واضح، حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: التكلفة، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، خدمات حماية المستهلك والكفالة المالية، شفافية المنافسة، إضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.... (ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحي، 2021)

الشكل رقم (02): أبعاد الشمول المالي

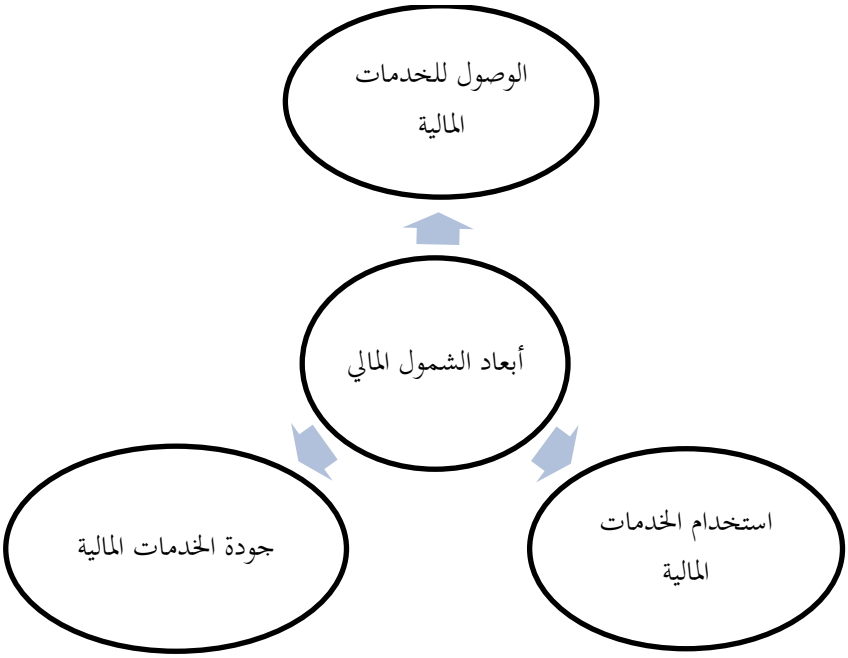

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ما سبق.

3. واقع الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية:

1.3 واقع الشمول المالي في الجزائر:

قام البنك المركزي الجزائري بتعميم ثقافة الشمول المالي من خلال: (بولحبال سميرة، حاكمي نجيب الله، 2019)

- ✓ وضع القواعد والتشريعات المنظمة للتعاملات المصرفية والمؤطرة لها.
- ✓ الرقابة على التزام المؤسسات المالية بالقواعد المقررة والمسطرة من طرفه.

ولقد أكد محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي للشمول المالي 27 أبريل 2020 أنه سيتم الانتقال لمرحة جديدة بالنسبة لبنك الجزائر، الذي سيعزم تنفيذ العديد من الإجراءات التي تدخل في إطار التفكير في موضوع الطرائق العلمية الواجب تنفيذها في مجال الإدماج المالي وذلك بالتنسيق مع كل الفاعلين في

الساحة المصرفية. وتتعلق المرحلة الأولى بتحسيس وتعليم فئة الشباب خاصة مبادئ وأصول الثقافة المالية حسب المعايير الدولية المعتمدة. وفي هذا الإطار تم الاعتماد على لاشمول المالي كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي وكأداة فعالة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مساهمة البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى كل ما تقدم فقد قام بنك الجزائر بتسطير برنامج عملي بالتنسيق المباشر مع وزارة التربية الوطنية لإحياء اليوم العربي للشمول المالي، وفي هذا الإطار قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنموية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين. ولعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15 مارس 2020 والتي كرست المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد التمويل الوطني استجابة لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين. وتشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (البطاقة المصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال الصراف الآلي...)، وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الجديدة من جهة أخرى. (بنك الجزائر، 2020)

كما كشف وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان أن عدد الوكالات البنكية الناشطة عبر التراب الوطني بلغ 1690 وكالة، غير أنه يتوجب توسيع هذه الشبكة لتحقيق الشمول المصرفي، حيث تم افتتاح 40 منها خلال سنة 2020 عبر مختلف ولايات الوطن، من بينها 18 وكالة بنكية عمومية. ويبلغ حاليا إجمالي الوكالات البنكية ب 1186 وكالة عمومية و504 وكالة خاصة. (جريدة الشروق، 2021)

الجدول رقم (01): عدد الفروع البنكية في الجزائر نهاية 2020

	الفروع العمومية	الفروع الخاصة
عدد الفروع البنكية	1186	504
المجموع	1690	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعلومات السابقة.

2.3 واقع الشمول المالي في المغرب:

قام بنك المغرب بإجراء استقصاء وطني مكن من تحديد العقبات التي تحول دون الشمول المالي، حيث وضعت المملكة المغربية خارطة طريق من أجل استراتيجية مالية شاملة ومستدامة في إطار مخططاتها الاستراتيجية ليشمل المخطط ثلاث مراحل وهي: (غريب طاوس، دريد حنان، 2021)

- المخطط الاستراتيجي 2010-2012:

_ العمل على تطوير الخدمات المالية.

_ إحداث إطار مساعد على تطبيق استراتيجيات استفادة ذوي الدخل المحدود من الخدمات البنكية وتحسين العلاقة بين مؤسسات الائتمان والبنك.

- المخطط الاستراتيجي 2013-2015:

_ المساهمة بشكل فعال في رفع تحدي الشمول المالي وتطور المركز المالي للدار البيضاء.

_ إدراج سياسة الشمول المالي ضمن الاستراتيجيات البنكية مع جعل التربية المالية إحدى ركائز هذه السياسة.

_ تعزيز استخدام وسائل الأداء الالكترونية.

- المخطط الاستراتيجي 2016-2018:

العمل على إعداد استراتيجية شاملة للشمول المالي مع تعزيز حماية مستهلكي الخدمات البنكية.

ولقد حول نشاط الادخار البريدي إلى مؤسسة مصرفية منظمة تحمل اسم "البريد بنك"، وهي شركة تابعة بصفة كاملة لمؤسسة بريد المغرب حصلت من البنك المركزي المغربي على رخصة ذات مسؤولية محدودة، وأوكلت إليها مهمة تعزيز الشمول المالي، حيث تسمح له بممارسة كافة الأنشطة المصرفية، ومن أهم مسؤوليات البريد بنك في المغرب هو تحسين نفاذ التمويل والخدمات المالية والمصرفية مع التركيز على المناطق الريفية. يفتح البريد بنك حاليا 2000 حساب يوميا وهو يعد أفضل نماذج البنوك البريدية في العالم النامي، حيث يملك شبكة واسعة من الفروع تبلغ حوالي 1800 فرع يقع نصفها في المناطق الريفية، وقد تمت إضافة 250 فرع جديد في نهاية 2015. (وفاء حمدوش، 2020)

3.3 واقع الشمول المالي في مصر:

مصر واحدة من الدول التي تتسع فيها مساحة الاقتصاد غير الرسمي، خاصة في ظل السياسات الاقتصادية التي تستهدف الكبار وتنحاز للأغنياء، وتمتلك مصر بنية أساسية كبيرة على صعيد المؤسسات المالية سواء من خلال البنوك أو شركات التأمين أو المؤسسات المالية خارج إطار العمل المصرفي. ومع ذلك ظل الشمول المالي محدودا في مصر بسبب تفضيل البنوك التعامل مع كبار المستثمرين، والزهد في التمويل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحجة ارتفاع تكاليف التمويل والمتابعة، ومنذ أكثر من عقدين من الزمن فضلت البنوك الاستثمار في أدوات الدين الحكومي من الأذون بنسبة تصل إلى 55% من الودائع المتاحة لها، مما قلص من فرص انتشار الشمول المالي بمزاحمة الحكومة للقطاع الخاص والعائلي في الاقتراض من البنوك. (أ.بطاهر بختة، أ.عقون عبد الله، 2018)

ولقد أصدر البنك المركزي المصري العديد من التعليمات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، من أهمها تعليمات فتح الفروع الصغيرة للبنوك والتي صدرت في ديسمبر 2014 للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية والتي تحقق للبنوك اتساع في دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في المناطق التي يتسم فتح تلك الفروع فيها، وذلك من أجل إتاحة التمويل وتطوير محفظة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث سجلت زيادة في محفظة القروض لهذه الشركات بقيمة 28 مليار جنيه كما تبين التقارير استفادة أكثر من 16 ألف شركة من المبادرة. كما أطلق البنك المركزي 2018 بعدة مبادرات لدعم الشمول المالي من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنحها تسهيلات ائتمانية بنسبة 5%، إضافة إلى تمويل مشروعات الصناعة والتصنيع الزراعي والطاقة المتجددة، فضلا عن مبادرة التمويل العقاري التي خصصت لها البنوك ما يقارب 7 مليارات جنيه، وتقديم خدمات عبر الانترنت وأجهزة المحمول، كما قام البنك بتمويل 17 ألف مشروع بقيمة 19 مليار جنيه فضلا عن فتح 81 ألف حساب بنكي خلال الأسبوع الأول من مبادرة الشمول المالي. (د.حنان علاء الدين، عبد الصادق جعفر، 2020)

4.3 واقع الشمول المالي في فلسطين:

تهتم الحكومة الفلسطينية بتحقيق وتعزيز الشمول المالي من خلال القوانين والسياسات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، تعمل هذه الجهات على تحقيق الاستدامة المالية والنقدية وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال إجراءات الرقابة لأنشطة المؤسسات المالية. ومنذ انضمام سلطة النقد الفلسطينية إلى AFI وهي تعمل على تبني عدة سياسات تهدف إلى تحقيق الشمول المالي في فلسطين من خلال: (Xiu Hua wang and al, 2015)

- سلطة النقد الفلسطينية هي السلطة المشرفة على البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة ومحلات الصرافة، في حين أن PCMA هي السلطة المشرفة على المؤسسات المالية غير المصرفية وشركات التأمين، الرهن العقاري، والتأجير. ولقد وقعت البورصة والوساطة المالية على مذكرة التفاهم في عام 2013 لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين لتوحيد وتنسيق الجهود وعدم إهدار الموارد من خلال العمل الموحد في تعزيز الشمول المالي.
- تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 55% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل كذلك 91% من إجمالي الشركات القائمة في فلسطين بهدف تعزيز دور هذه المؤسسات في عملية النمو الاقتصادي وتسليط الضوء على الاحتياجات المالية وسبل توفير هذه الاحتياجات.
- عملت سلطة النقد الفلسطينية على إعادة هيكلة النظام المصرفي لتعزيز قدرته على تقديم منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة، ومطالبة البنوك بتنويع خدماتها وإضافة خدمات إلكترونية حديثة مما يؤدي إلى خفض التكاليف.
- أطلقت سلطة النقد الفلسطينية حملة بعنوان "الحساب المصرفي الأساسي لكل مواطن"، بحيث يمكن لجميع المواطنين الحصول على الخدمات المصرفية الأساسية دون أي تكلفة أو حد أدنى للرصيد. استهدفت الحملة الفقراء وذوي الدخل والمتوسط.

5.3 واقع الشمول المالي في الأردن:

لقد اهتم البنك المركزي الأردني بموضوع الشمول المالي فعمل على إنشاء الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي والتي أطلقها سنة 2017، (د.بوطلاعة محمد وآخرون، 2020) والتي تعمل على تحقيق هدفين أساسيين هما زيادة مستوى الشمول المالي في الأردن من 24.6% للبالغين إلى 36.6% بحلول عام 2020، وكذلك تقليص الفجوة بين الجنسين من ناحية الوصول إلى الخدمات المالية من 53% إلى 35%، (غريب طاوس، دريد حنان، 2021) وذلك من خلال: (ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى، 2021)

- ✓ تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي، من خلال تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات، والانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة إلكترونية، وتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني.
- ✓ نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الأمية المالية)، من خلال إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية.
- ✓ توسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتغطي شركات التمويل الأصغر.
- ✓ حماية المستهلك المالي، من خلال تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، واستحداث قسم " حماية المستهلك المال" ضمن دائرة الرقابة على القطاع المصرفي.

6.3 واقع الشمول المالي في دول الخليج:

تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بانتشارها واستخدامها أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والإنترنت حيث:

- سعت دولة الإمارات لتحقيق مفهوم الشمول المالي، من خلال نظام حماية الأجور الذي أقرّه البنك المركزي والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع البنوك (بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة ماليا)، إضافة إلى تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية. (ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى، 2021)

- أما في دولة قطر، فقد تم تشكيل الجنة الاستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي عام 2015، والتي وضعت خطة عمل وآلية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية على عدة مراحل تتضمن إجراء دراسة للوضع الحالي، وتحديد الفجوات والاحتياجات ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار بطريقة سليمة. (ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى، 2021) وقد تم اطلاق الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي (2017-2022) والتي تعتبر خارطة طريق للهيئات الرقابية في دولة قطر لبناء قطاع مالي سليم ومرن. (غريب طاوس، دريد حنان، 2021)
- وفي السعودية، تشمل استراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) أربعة محاور هي تطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة الدفع، ووضع خطة تطويرية لنظام السداد، وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب وإدخال شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي. (ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى، 2021) ولقد تبنت المملكة العربية السعودية برنامج يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفعال يحفز الادخار والتمويل والاستثمار في إطار خطة التنفيذ 2020- ورؤية المملكة 2030، وتهدف رؤية المملكة 2030 إلى تمكن المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتطوير سوق مالية متقدمة وتعزيز وتمكين الادخار. (ط.د. بوطرفة رشيد، ط.د. صغير عماد، 2020)

7.3 مؤشرات الشمول المالي في بعض الدول العربية:

الجدول رقم (02): مؤشر الشمول المالي في بعض الدول العربية

التصنيف	المؤشر / الدولة	2011	2014	2017
دول ذات مستويات شمول مالي مرتفعة	الإمارات	59.7	83.2	87.4
	السعودية	46.4	69.4	71.7

دول ذات مستويات شمول مالي متوسط	الجزائر	33.3	50.5	42.8
	المغرب	39.1	/	28.4
	الأردن	25.5	24.6	42.1
دول ذات مستويات شمول مالي منخفض	فلسطين	19.4	24.4	25.0
	مصر	9.7	13.7	32.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، 2021)

يتضح من خلال الجدول أن مستويات الشمول المالي متواضعة لدى معظم الدول العربية، باستثناء الإمارات والسعودية أين سجلت مستويات مرتفعة للشمول المالي وذلك بفضل تطور البنية التحتية الرقمية، وانتشار الهواتف الذكية وارتفاع تغلغل الإنترنت، وتطور قطاعاتها المصرفية، فيما شهدت مستويات الشمول المالي المتوسطة في الجزائر والمغرب إضافة إلى الأردن وهذا دليل على المجهودات المبذولة من طرف هذه الدول في مجال الشمول المالي، بينما عرفت مستويات منخفضة في كل من فلسطين ومصر مما يعكس ارتفاع مستوى الاستبعاد المالي، ومحدودية كفاءة الوساطة المالية في هذه الدول.

تم حساب هذه البيانات باستخدام عدة مؤشرات استنادا إلى:

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ.
- عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ.
- عدد المقترضين لكل 1000 شخص بالغ.
- عدد المودعين لدى البنوك في كل 1000 بالغ.
- نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ولقد شهدت مستويات الشمول المالي في الدول العربية تحسنا خلال الفترة (2001-2017) بفعل الجهود المبذولة في هذا الصدد، التي ساهمت في زيادة نسبة السكان المشمولين ماليا في الدول العربية على مستوى عدد من المؤشرات، حيث ارتفع عدد السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات

المالية من 22.3 % عام 2011 إلى 37.2% عام 2017. كما ارتفعت نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض في المؤسسات المالية من 4.8% في عام 2011 إلى 5.4% في عام 2017. في المقابل ارتفعت نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات إيداع في المؤسسات المالية من 6.2% في عام 2011 إلى 8.7% في عام 2017. (رفيقة صباغ، سليمة غرزي، 2020)

وعلى الرغم من التحسن المشار إليه إلا أن المنطقة العربية لا تزال أقل المناطق الجغرافية من حيث مستويات الشمول المالي على مستوى عدد من المؤشرات.

8.3 عراقيل تطور الشمول المالي في بعض الدول العربية:

يمكننا حصر أسباب ضعف معدلات الشمول المالي في بعض البلدان العربية في النقاط التالية: (د.بن قيدة مروان، د.بوعافية رشيد، 2018)

- عدم الاستقرار الأمني في بعض الدول العربية (مثل فلسطين، اليمن، سوريا، العراق)، وهو ما ينعكس على مستويات التنمية في كافة القطاعات بهذه الدول.
- عامل آخر يتعلق بالفقر في المنطقة العربية، إذ ازداد مستوى الفقر بالمنطقة بعد 2010، فالقدرة المالية للأفراد تحول دون تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية.
- البنية التحتية المالية الضعيفة في عدد من البلدان العربية، ويرجع هذا إلى المقدرة المالية أو لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة، وعددها وجودتها وكذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة.
- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية على مستوى عدد من البلدان العربية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطئ تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة، ومسايرة التطورات الراهنة.
- مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة في بعض البلدان العربية، وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد.

- أسباب تعود لعوامل دينية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تحتاج إلى التسويق وابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي.
- هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية.
- تمركز البنوك والمؤسسات المالية في المدن الكبرى...

4. خاتمة:

تناولت العديد من الدراسات واقع الشمول المالي في الدول العربية ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث حظي موضوع الشمول المالي اهتمام دولي وإقليمي كبير جدا في الآونة الأخيرة. إذ تسعى الدول جاهدة إلى تعزيز الشمول المالي للوصول إلى ترقية الخدمات المالية وتوفيرها للجميع خاصة في المناطق الريفية وكذا الاهتمام بتمكين المرأة وذوي الدخل المحدود والتقليل قدر الإمكان من تهميش بعض الفئات ماليا.

وتعد الدول العربية من بين الدول التي تواجه عدة تحديات تعيق مسار تعزيز الشمول المالي، حيث لا زالت بعيدة عن تحقيق مستوى مقبول للشمول المالي، وهذا ما يستدعي بذل المزيد من الجهود من حكومات هذه الدول، وخصوصا البنوك المركزية لتخفيض نسبة المواطنين غير المتعاملين مع النظام المالي الرسمي، وبالتالي تعميق الشمول المالي.

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن اقتراح ما يلي:

- أهمية التعاون العربي المشترك لوضع استراتيجية عربية شاملة لتعزيز الشمول المالي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- ضرورة تبني استراتيجية واضحة لتحقيق الشمول المالي.

- ضرورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي خاصة ما يتعلق منها بالبنية التحتية والاستفادة مما وفرته تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المالي قدر الإمكان وتطوير التشريعات والأنظمة والإجراءات الرقابية الكفيلة بحماية العملاء. إضافة إلى دعم التثقيف المالي ونشر الوعي المالي.
- ابتكار منتجات وخدمات مالية قادرة على محاكاة الاحتياجات الفعلية للعملاء الحاليين والمستهدفين والخروج من نطاق التقليد، وتقليص الفجوة بين النساء والرجال في استخدام الخدمات والمنتجات المالية.
- الاهتمام بالعنصر البشري في البنوك وتكوينه بطريقة تجعله قادر على تبسيط المعاملات.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تعزيز ونشر الشمول المالي.
- العمل على تطوير الخدمات المالية الإلكترونية بتكلفة منخفضة.

5. قائمة المراجع:

المقالات:

- Mehry el bourainy and al. (2021). Assessing the inpact of financial Inclusion on Inflation Rate in Developing countries. Open Journal of social Sciences , vol 09 (No01).
- Xiu Hua wang and al. (2015). Financial Inclusion: Policies, status, and challenges in Palestine. International Journal of Economics and Finance , Vol 07 (No 08).
- أيمن بوزانة، وفاء حمدوش. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد 12 (العدد 01).
- بنك الجزائر. (2020). بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي. الجزائر.
- بولحبال سميرة، حاكمي نجيب الله. (2019). أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية. مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، المجلد 06 (العدد 01).
- د.بن قيدة مروان، د.بوعافية رشيد. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 09 (العدد 01).

- د.بوطلاعة محمد وآخرون. (2020). واقع الشمول المالي وتحدياته-الأردن والجزائر نموذجا-. مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 04 (العدد 02).
- د.حنان علاء الدين، عبد الصادق جعفر. (2020). آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد 50 (العدد 01).
- د.سمير شرف، وجد رفيق الصائغ. (2021). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة جامعة حماة ، المجلد 04 (العدد 06).
- د.فلاق صليحة، د.حمدي معمر. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 07 (العدد 04).
- د.كركار مليكة. (2019). الشمول المالي "هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 10 (العدد 03).
- د.نبيل بهوري. (2019). الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه-دراسة حالة الدول العربية-. مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 10 (العدد 03)، ص162.
- رفيقة صباغ، سليمة غرزي. (2020). الشمول المالي في الدول العربية واقع وآفاق. مجلة أبعاد اقتصادية ، المجلد 10 (العدد 02).
- ط.د. بوطرفة رشيد، ط.د. صغير عماد. (2020). واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03 (العدد 01).
- غريب طاوس، دريد حنان. (2021). استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية-دراسة بعض التجارب العربية-. المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 15 (العدد 01).
- فضيل البشير ضيف. (2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد 06 (العدد 01).
- وفاء حمدوش. (2020). أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي -حالة الدول العربية-. مجلة أرصاد الدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03 (عدد خاص).
- ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى. (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي-دراسة حالة بعض الدول العربية-. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21 (العدد 01).

المداخلات:

_ أ.بطاهر بختة، أ.عقون عبد الله. (2018). تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة. الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة. المركز الجامعي لخميس مليانة– الجزائر.

مواقع الانترنيت:

_ جريدة الشروق. (05 02, 2021). الصفحة الرسمية لقناة الشروق تيفي. تم الاسترداد من *https://www.echorokonline.com*